Distr.: General
26 February 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة السابعة

جنيف، 6–8 أيار/مايو 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

يعد بناء الاستعداد الرقمي في البلدان أمراً ضرورياً من أجل سد الفجوات الحالية وتحقيق نتائج أكثر شمولاً من الرقمنة. وتُعرض في هذه المذكرة التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وجني الفوائد منهما، وتؤكَّد أهمية التقييمات المستندة إلى الأدلة للنظم الإيكولوجية الوطنية والإقليمية للتجارة الإلكترونية، وهي تقييمات توفر للبلدان أساساً متيناً لوضع أطر استراتيجية وطنية تعزز التنمية الشاملة للتجارة الإلكترونية. وبناء على تجارب الأونكتاد، تناقش الممارسات والأدوات الجيدة، ويشدد على ضرورة إشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية الوطنية، والشركاء الإنمائيون، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وغيرها، في تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يُبحث دور التعاون الدولي في تعظيم مزايا التجارة الإلكترونية في البلدان النامية، ويشار إلى أهمية الجهود التعاونية والشراكات الدولية والتبادل المعرفي الفعال.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- قرر أعضاء مجلس التجارة والتنمية، باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى أجله في 16 حزيران/يونيه 2023، أن ينصب تركيز الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على موضوع " بناء الاستعداد الرقمي: من التقييم إلى التنفيذ"[(1)].

2- ويأتي هذا الموضوع في الوقت المناسب، حيث إن توسع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي يتكشف بطرق مختلفة في البلدان ذات المستويات المتفاوتة من التنمية والاستعداد الرقمي. ونظراً للاعتماد المتزايد على الخيارات الرقمية في الاقتصاد والمجتمع، فإن معالجة الفجوات الرقمية أمر مهم من أجل التخفيف من خطر أن تؤدي هذه الفجوات إلى تعزيز التباينات الاقتصادية القائمة. وفي عام 2021، حققت الشركات في الاقتصادات المتقدمة والنامية حوالي 23 ألف مليار دولار من مبيعات التجارة الإلكترونية، أي ما يشكل 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[(2)].

3- ويمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها "بيع أو شراء سلعة أو خدمة عبر شبكات حاسوبية بطرق مصممة خصيصاً لغرض تلقي الطلبات أو تقديمها"[(3)]. ويمكن تعريف التجارة الرقمية بأنها "مجمل المبادلات الدولية التي تطلب رقمياً و/أو تسلم رقمياً"[(4)]. وتتكون المبادلات المطلوبة رقمياً من التجارة الإلكترونية الدولية. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن حوالي 20 في المائة من جميع مبيعات التجارة الإلكترونية دولية، مع تباين كبير حسب البلدان[(5)].

4- وستستفيد البلدان النامية من نمو التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويمكن أن تساعد الخيارات الرقمية في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية والابتكار وتوليد الكفاءات على نطاق واسع وإيجاد فرص عمل جديدة والحد من الحواجز الجغرافية والمادية أمام الأسواق الإقليمية والعالمية، ما يدعم في نهاية المطاف التنمية الشاملة. ومع ذلك، فإن الوتيرة السريعة للرقمنة عادة ما تتجاوز قدرة بعض البلدان على التكيف مع التحول الرقمي والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة. ويهدد اتساع الفجوات الرقمية بترك العديد من البلدان النامية وراء الركب، لا سيما أقل البلدان نمواً وبلدان نامية أخرى. فعلى سبيل المثال، انخفضت حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من الخدمات القابلة للتسليم رقمياً منذ عام 2010، وكذلك حصتها من إجمالي تجارة الخدمات. وإذ يتزايد توقع العملاء تقديم هذه الخدمات رقمياً، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى تعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الرئيسية[(6)].

5- ويشكل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي منبراً فريداً يمكن فيه للدول الأعضاء والخبراء وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في المناقشات وتبادل المعارف وتحديد خيارات السياسات المناسبة لتسخير منافع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي للجميع. ومنذ الدورة الأولى في عام 2017، ساهم فريق الخبراء الحكومي الدولي في النقاش العالمي بشأن التصدي

(1) TD/B/70/4.

(2) UNCTAD, forthcoming, Estimates of business e-commerce sales and the role of online platforms, Technical Notes on ICT for Development.

(3) انظر https://www.oecd.org/sdd/its/handbook-on-measuring-digital-trade.htm. *ملاحظة:* اطُّلع على جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في شباط/فبراير 2024.

(4) المرجع نفسه.

(5) انظر الرابط: https://unctad.org/publication/measuring-value-e-commerce.

(6) انظر https://unctad.org/news/digitally-deliverable-services-boom-risks-leaving-least-developed-countries-behind.

للتحديات الرقمية الجديدة والناشئة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بإدارة البيانات، وخلق القيمة في الاقتصاد الرقمي، والمكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية في أوقات الأزمات. وتهدف الدورة السابعة، التي تركز على بناء الاستعداد الرقمي، سعياً إلى تبادل التجارب الوطنية والإقليمية واقتراح خيارات السياسة العامة لتسريع وتيرة الاستعداد الرقمي، إلى تحديد مسارات الانتقال من تشخيص النظم الإيكولوجية للتجارة الإلكترونية إلى زيادة الالتزام السياسي وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسينظر في التوصيات الصادرة عن الدورة في المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك مجلس التجارة والتنمية والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما أنها مفيدة للمناقشات الإقليمية والعالمية في سياق الاتفاق الرقمي العالمي للأمم المتحدة، وسياقات أخرى.

6- وفي ضوء ما تقدم، تلخص في الفصل الأول من هذه المذكرة التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في بناء الاستعداد الرقمي؛ وتعرض في الفصل الثاني الممارسات الجيدة والأدوات المفيدة في تشخيص النظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية ووضع الأطر الاستراتيجية وتعزيز التنفيذ؛ ويسلط الضوء في الفصل الثالث على السبل التي يمكن بها للتعاون الدولي أن يتيح فوائد أكبر من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؛ ويناقش في الفصل الرابع دور الشراكات والتنسيق في تسريع التقدم في بناء الاستعداد الرقمي.

7- وتستند هذه المذكرة إلى الأسئلة التوجيهية التالية، على النحو الذي قرره أعضاء مجلس التجارة والتنمية، من خلال إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى أجله في 16 حزيران/يونيه 2023:

(أ) ما هي التحديات الرئيسية التي تعترض سير البلدان النامية نحو الانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما؟

(ب) ما هي الممارسات والأدوات الجيدة التي تكفل الفعالية في تنفيذ التدابير السياساتية على المستوى الوطني من أجل التغلب على التحديات الرئيسية؟ وما هو دور الحكومات الوطنية والوكالات ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وغيرها في هذه العملية؟

(ج) كيف يمكن أن يساعد التعاون الدولي في جني قدر أكبر من الفوائد من التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية؟

(د) كيف يمكن للشراكات الدولية والتنسيق من أجل التعاون الرقمي أن يساعدا في تسريع وتيرة التقدم في بناء الاستعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟

أولاً- الانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما: التحديات الرئيسية في البلدان النامية

8- لا يكفي التوصيل بالشبكة للاستفادة الكاملة من الرقمنة؛ فبناء الاستعداد اللازم للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما مسعى معقد ومتعدد الأوجه. ويتجلى التحدي بصورة خاصة في البلدان ذات المستوى المنخفض نسبياً من التنمية الاقتصادية، ويتطلب معالجة عدد من العوامل المترابطة، التي حددها الأونكتاد، والتي يرد بعضها بالتفصيل في هذا الفصل[7].

(7) الأونكتاد، 2015، *تقرير عام 2015 بشأن اقتصاد المعلومات: تفتيق كوامن التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية*، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.D.1، نيويورك وجنيف)؛ و *UNCTAD, 2019, Digital Economy Report 2019: Value Creation and Capture - Implications for Developing Countries (United Nations publication,* Sales No. E.19.II.D.17, Geneva)؛ وتقييمات الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية، المتاحة في الصفحة https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A603.

ألف- خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها الأساسية

9- يحد النقص المتكرر في الطاقة وعدم استقرار الشبكات الكهربائية، بما يعوق توافر الطاقة اللازمة للبنية الأساسية الرقمية، إلى جانب نقص وتكلفة التوصيل بالإنترنت، لا سيما في المناطق الريفية، من إمكانية اعتماد الخيارات الرقمية على نطاق واسع في غالبية البلدان النامية، وخاصة منها البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وفي عام 2023، ظل 33 في المائة من سكان العالم غير موصولين بالإنترنت (الشكل 1). وفي البلدان المرتفعة الدخل، بلغت هذه النسبة 7 في المائة، مقارنة بنسبة 73 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. وقد تكون الأجهزة الرقمية، مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، باهظة الثمن بالنسبة لجزء كبير من السكان، ما يجعل من الصعب على الأفراد الاستفادة الفعالة من هذه الأدوات الرقمية والخدمات ذات الصلة.

الشكل 1

حصة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب المنطقة ومستوى الدخل، 2023 (نسبة مئوية)

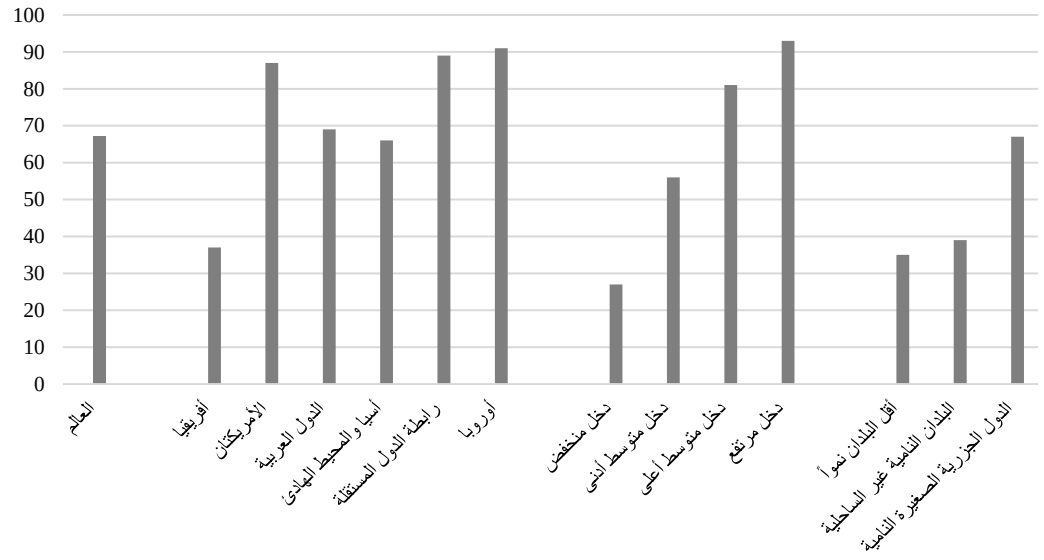

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات.

10- والفجوة الرقمية المتصلة بالنوع الاجتماعي كبيرة أيضاً في بعض المناطق. ففي عام 2023، فاق عدد الرجال الذين يستعملون الإنترنت عدد النساء اللاتي يستعملنها بما يقدر بنحو 244 مليون فرد. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يتمتع خمس النساء بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، مقارنة بثلث الرجال (الشكل 2). كما لا تزال الفوارق الرقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية.

الشكل 2

نسبة السكان الذين يستعملون الإنترنت، حسب المنطقة ومستوى الدخل، 2023 (بالنسبة المئوية)

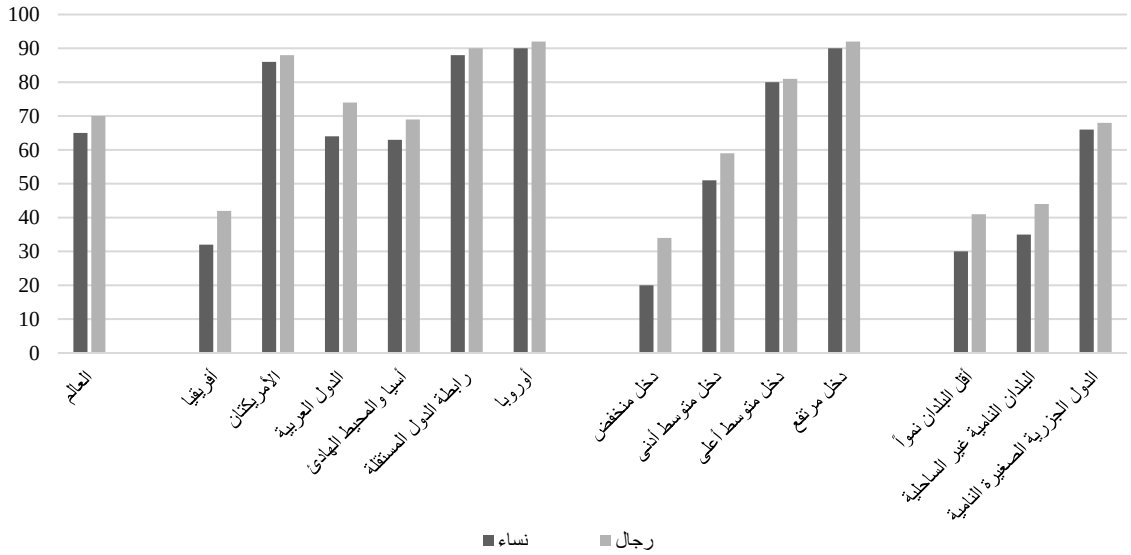

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات.

باء- تيسير التجارة والخدمات اللوجستية

11- في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، تقتصر التجارة الإلكترونية أساساً على السوق المحلية لأن التجارة الإلكترونية عبر الحدود مقيدة بحواجز تجارية مختلفة. ويتراوح معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية والمستدامة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بين 53 و61 في المائة، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 69 في المائة[8]. وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص هي أضعف شرائح المجتمع الدولي، بتدني البنية الأساسية فيها ومحدودية قدراتها ومواردها. وعدم وجود منفذ مباشر إلى البحر في البلدان النامية غير الساحلية يجعل لوجستيات التجارة أكثر تعقيداً وتكلفة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعوق ارتفاع تكاليف الاتصالات واللوجستيات القدرة على المشاركة في التجارة الدولية. ويمكن أن تشكل متطلبات التجارة الإلكترونية الجديدة من حيث السرعة والنطاق والتواتر والموثوقية والشفافية وتتبع الشحنات واندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديات كبيرة أمام سلاسة نقل البضائع والعمليات العابرة للحدود. ويؤثر تنفيذ تيسير التجارة تأثيراً مباشراً في ثلاثة محددات رئيسية لنجاح التجارة الإلكترونية بوصفها نموذجاً للأعمال التجارية، وهي تكاليف الشحن، وأوقات الشحن، واللوجستيات العكسية، أي سهولة التبديل والاسترجاع. وهذه العوامل بدورها تؤثر تأثيراً كبيراً في الأسعار النهائية التي يدفعها المستعمل النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي قصور شبكات النقل ونظم العنونة إلى تأخيرات وإلى زيادة التكاليف، ما يؤثر في تسليم السلع في الوقت المناسب. وأخيراً، فإن حجم الطرود الصغيرة، التي غالباً ما تسهلها منصات التجارة الإلكترونية، يمكن أن يطغى على العمليات الجمركية التقليدية.

(8) انظر https://www.untfsurvey.org/report.

جيم- أنظمة الدفع الرقمية

12- يتزايد على الصعيد العالمي الاعتماد على خدمات مثل بطاقات الائتمان والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والأموال المتنقلة والمحافظ الرقمية، من أصغر عمليات الشراء إلى المعاملات التي تنطوي على مبالغ أكبر. وفي العديد من البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الاعتماد على المدفوعات النقدية عند التسليم والتفاعلات الشخصية إلى الحد من إمكانيات التوسع في التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. ويمكن أن تؤدي محدودية القابلية للتشغيل البيني في أنظمة الدفع داخل البلدان وفيما بينها إلى إضافة صعوبات، لا سيما في المعاملات عبر الحدود، ما يعوق التكامل الإقليمي ونمو نظام إيكولوجي رقمي سلس وشامل. وفي الاقتصادات النامية، ارتفعت نسبة الكبار الذين يجرون أو يتلقون مدفوعات رقمية في السنوات الأخيرة، وفي الفترة 2017-2021، من 44 إلى 57 في المائة[9]. وعلى الرغم من هذه الزيادة، لا تزال الفجوة بين الجنسين في استخدام المدفوعات الرقمية كبيرة في العديد من الاقتصادات النامية.

دال- الأطر القانونية

13- تفتقر العديد من البلدان النامية إلى قوانين شاملة ومخصصة للتجارة الإلكترونية. ومن العناصر الرئيسية التي ينبغي أن تشملها هذه الأطر العقود المبرمة على الإنترنت، والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، والضرائب، وخصوصية البيانات. ففيما يتعلق بحماية البيانات وخصوصيتها، على سبيل المثال، اعتمدت تشريعات في 37 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية و48 في المائة من أقل البلدان نمواً؛ أما فيما يتعلق بحماية المستهلك، فقد اعتمدت تشريعات في 37 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي 41 في المائة من أقل البلدان نمواً[10]. وفي بعض البلدان، توجد قوانين قديمة وغير مصممة لمعالجة تعقيدات المعاملات عبر الإنترنت. ويؤدي عدم وجود قوانين ولوائح شاملة إلى عدم تيقن الشركات وكذلك المستهلكين عند إجراء المعاملات عبر الإنترنت. وحتى في حال وجود قوانين، فهي غالباً ما تكون غير معروفة جيداً لدى المستعملين. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تفتقر وكالات الإنفاذ والسلطة القضائية إلى القدرات والموارد في هذه المجالات.

هاء- الدراية والمهارات الرقمية والنهوض

14- إن التقنيات الرقمية الجديدة، مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي، بصدد تغيير طبيعة الوظائف، ما يجعل أصحاب العمل يبحثون عن قوة عاملة ذات مهارة رقمية متزايدة. تشمل المهارات الرقمية ميادين مختلفة، كما تتفاوت مستويات الكفاءة اللازمة لاستفادة الأفراد من الفرص التي تتيحها الرقمنة. غير أن قطاعات كبيرة من السكان في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، تفتقر إلى الوعي والقدرات والمهارات اللازمة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. ويمكن أن يعوق نقص الوعي أيضاً اعتماد الخيارات الرقمية، بما في ذلك من جانب الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويمكن أن يحول دون ثقة المستهلكين واستعدادهم للمشاركة في التجارة الإلكترونية. ويؤدي نقص فرص الحصول على التعليم الجيد، لا سيما في المناطق الريفية، إلى تفاقم الافتقار إلى مهارات الدراية الرقمية. وأهمية

(9) انظر https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex.

(10) انظر https://unctad.org/page/cyberlaw-tracker-country-detail.

المهارات الرقمية مسألة مسلم بها، ومع ذلك، يوجه تركيز أقل إلى حجم الطلب على هذه المهارات والنماذج التي يمكن استخدامها في التدريس.

واو- الحصول على التمويل

15- يتعطل نمو نظام إيكولوجي للتجارة الإلكترونية بفعل التحديات المتصلة بمحدودية فرص الحصول على التمويل، ولا سيما من خلال النظام المصرفي. ولا تزال هذه المسألة تشكل عائقاً كبيراً يتعين التغلب عليه لأن ندرة التمويل لا تشجع على إضفاء الطابع الرسمي وتعرقل نمو المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا يجعل من المهم تعزيز خيارات التمويل البديلة، التي تتراوح من رأس المال الاستثماري إلى التمويل الجماعي، باعتبارها وسيلة لتمكين الشركات التي قد لا تملك الإمكانات المالية اللازمة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. وأكثر من 40 في المائة من المشاريع الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المنظمة في البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية غير ملباة، وهو ما يمثل فجوة تمويلية تقدر بخمسة آلاف مليار من الدولارات[11]. وتتأثر الأعمال التجارية اتي تملكها النساء على نحو خاص. وهي تشكل أكثر من 23 في المائة من المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولكنها تنفرد بأكثر من 32 في المائة من الفجوة التمويلية لتلك المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتلقى الأعمال التجارية للنساء سوى 3 في المائة من تمويل رأس المال الاستثماري. وتقع الكثيرات من صاحبات المشاريع في البلدان النامية في شرك "الوسط المفقود"، أي أن احتياجاتهن التمويلية إما كبيرة جداً بالنسبة لقروض التمويل البالغ الصغر أو صغيرة جداً بالنسبة لقنوات التمويل التقليدية، بما في ذلك رأس المال الاستثماري أو الأسهم الخاصة[12].

زاي- العوامل الثقافية والاجتماعية

16- قد تعوق العوامل الثقافية ومقاومة التغيير اعتماد التقنيات الجديدة. فإذا لم تكن الأدوات والمحتوى الرقمي متاحة باللغات المحلية، فإن ذلك يحد من إمكانية وصول شرائح معينة من السكان. وقد يواجه النساء والشباب والفئات المحرومة صعوبات إضافية في المشاركة في الأنشطة الرقمية، بسبب المعايير الاجتماعية والثقافية والموارد الاقتصادية المحدودة والفوارق التعليمية والتمييز في سوق العمل.

حاء- نقص الإحصاءات

17- يفتقر العديد من البلدان النامية إلى إحصاءات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومات والأعمال التجارية والأسر المعيشية بسبب القيود المفروضة على توافر الموارد المالية والموارد البشرية الماهرة في الوكالات الإحصائية الوطنية ونقص الدعم السياسي الموجه إلى وضع هذه الإحصاءات. ويتطلب التصدي لهذه التحديات المتنوعة والمترابطة استراتيجية كلية تشمل مجالات السياسات الحكومية ذات الصلة، وحواراً مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي كثير من الحالات، دعماً من الشركاء الإنمائيين. ولا بد من اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي لهذه التحديات بطريقة منسقة

(11) انظر https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-finance-gap.

(12) المرجع نفسه. وانظر https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/653831510568517947/msme-finance-gap-assessment-of-the-shortfalls-and-opportunities-in-financing-micro-small-and-medium-enterprises-in-emerging-markets.

ومتسقة وبناء القدرات وإتاحة خيارات سياساتية ممكنة بهدف تعزيز الاستعداد الرقمي في البلدان التي قد تتخلف عن الركب.

ثانياً- الممارسات الجيدة والأدوات اللازمة لتنفيذ السياسات الفعال

ألف- أهمية تقييم الاستعداد الرقمي

18- تعد تقييمات النظم الإيكولوجية الوطنية والإقليمية للتجارة الإلكترونية ضرورية لمساعدة صناع السياسات على فهم حالة التجارة الإلكترونية في مجالات السياسات الرئيسية، إلى جانب تقييم مدى استعداد كيانات القطاع الخاص والمستهلكين على حد سواء. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن تفيد هذه التقييمات في تحديد وتحليل التحديات والفرص المشتركة في مجال التجارة الإلكترونية، مما ييسر التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك بطرق منها دراسة المسائل العابرة للحدود مثل الأطر القانونية ونظم الدفع عبر الإنترنت.

19- وقد كان الأونكتاد في طليعة الجهات الداعمة للبلدان النامية في فهم تحديات الاستعداد الرقمي، ووضع تقييمات للاستعداد للتجارة الإلكترونية لمساعدة البلدان على قياس الفرص والتحديات التي تواجه اعتماد التجارة الإلكترونية واقتراح توصيات مناسبة في مجال السياسة العامة[13]. وتستند التقييمات إلى الطلب وتغطي سبعة مجالات سياساتية رئيسية ذات صلة بتنمية التجارة الإلكترونية، وهي صياغة استراتيجية التجارة الإلكترونية؛ والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وحلول الدفع؛ وتيسير التجارة والخدمات اللوجستية؛ وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية؛ وتنمية المهارات؛ والحصول على التمويل. وتستعرض التقييمات التحديات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، وقياس التجارة الإلكترونية، واحتياجات الفئات المحرومة، وتشمل ما يلي: جمع البيانات وتحليلها على المستوى الثانوي؛ ومناقشات مجموعات التركيز ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين؛ واستطلاعات الرأي والمقابلات المحددة الهدف عبر الإنترنت. وفي إطار منهجية التقييم التي يتبعها الأونكتاد، أنشئت لجنة مؤلفة من كيانات حكومية رئيسية لضمان أن يعكس التقييم بدقة التحديات والأولويات ذات الصلة وضمان التنسيق. وأخيراً، تقدم التقييمات توصيات بشأن السياسات، للمساعدة في تحسين الأداء في كل مجال من مجالات السياسة العامة التي يشملها بحثها، وغالباً ما تشكل الخطوة الأولى لصناع السياسات في وضع الاستراتيجيات والسياسات. ومنذ عام 2017، أجرى الأونكتاد 36 تقييماً للاستعداد للتجارة الإلكترونية، بما في ذلك 25 تقييماً في أقل البلدان نمواً، وأربعة تقييمات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقييمين إقليميين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الشكل 3). والتحليل الوارد في هذا الفرع مستمد من تجارب في البلدان والمناطق التي أجريت فيها التقييمات.

(13) انظر https://unctad.org/topic/ecommerce-and-digital-economy/etrade-readiness-assessments.

الشكل 3

تقييمات الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية في كانون الثاني/يناير 2024

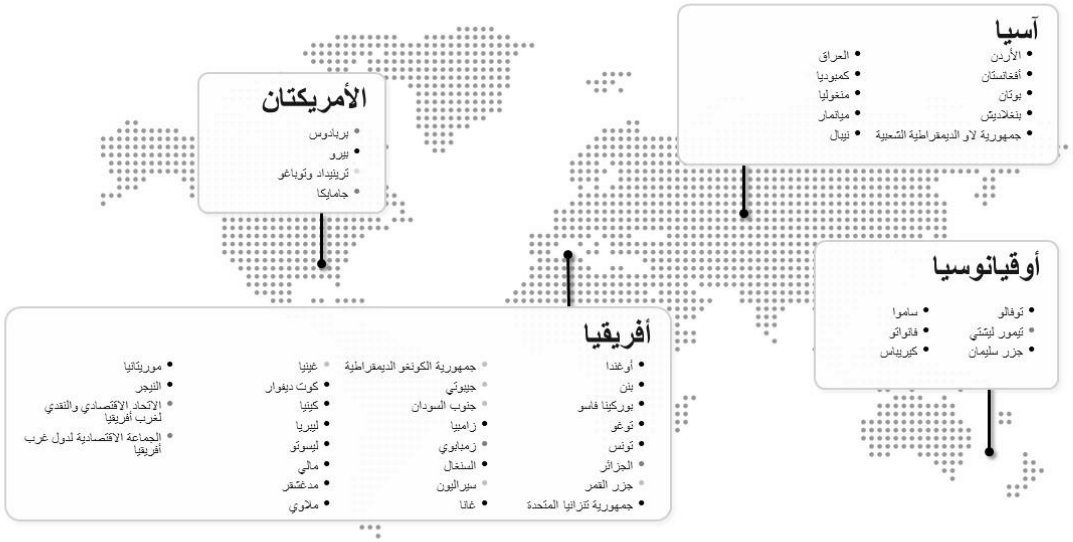

المصدر: الأونكتاد

20- وتشير التعليقات الواردة من البلدان والمناطق التي خضعت للتقييمات إلى أن التقييمات كانت مفيدة للحكومات والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص وشركاء التنمية، في سلك طريق التحول الرقمي، بعد أن ساعدت على تحقيق ما يلي[14]:

(أ) زيادة فهم الجهات صاحبة المصلحة ووعيها بالقضايا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

(ب) تقديم رؤى من الجهات صاحبة المصلحة والمستهلكين في القطاعين العام والخاص تسمح بوضع سياسات قائمة على الأدلة وتعزيز الحوارات بين القطاعين العام والخاص هي حوارات في غاية الأهمية في كثير من الأحيان؛

(ج) إدماج التجارة الإلكترونية في صلب خطط التنمية الوطنية والقطاعية؛

(د) تعزيز التنسيق بين الوزارات والحوارات بين القطاعين العام والخاص، لضمان اتساق السياسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛

(هـ) توفير أساس لصياغة استراتيجيات وسياسات وطنية للتجارة الإلكترونية تحدد الرؤى لتطوير التجارة الإلكترونية بما يتماشى مع جداول أعمال التنمية الوطنية؛

(و) وضع قائمة بالتوصيات ذات الأولوية من خلال مصفوفة عمل يمكن للحكومات استخدامها أيضاً عند الاتصال بالشركاء الإنمائيين؛

(14) انظر https://unctad.org/publication/fast-tracking-implementation-etrade-readiness-assessments-third-edition والإصدارات السابقة.

(ز) وضع أساس أفضل لبلورة المواقف الوطنية في سياق المفاوضات التجارية، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة الرقمية؛

(ح) بناء أوجه تآزر مع شركاء التنمية وتوجيههم في تصميم الاستراتيجيات الرقمية وبرامج الدعم.

21- وقد وضعت منظمات دولية أخرى وشركاء إنمائيون آخرون منهجيات لإجراء تشخيصات مماثلة، كما فعل الكومنولث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البريدي العالمي. ومن هذه المنهجيات ما يلي: تشخيصات البنك الدولي القطرية للاقتصاد الرقمي في أفريقيا؛ وتقييمات الاستعداد الرقمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتقييمات القطرية للنظام الإيكولوجي الرقمي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وتعاون شركاء آخرون مع الأونكتاد أو استخدموا منهجية الأونكتاد لإجراء تقييمات للتجارة الإلكترونية، كما فعل منتدى جزر المحيط الهادئ. وثمة طلب كبير على الدعم في هذا المجال من البلدان النامية التي لم تخضع بعد لمثل هذه التقييمات.

باء- الانتقال من التقييمات إلى خطط العمل والاستراتيجيات من أجل بناء الاستعداد الرقمي

22- يمكن اعتبار تقييمات الأونكتاد للاستعداد للتجارة الإلكترونية وغيرها من تحليلات الحالات الخطوة الأولى نحو وضع خريطة طريق استراتيجية وشاملة لتنمية التجارة الإلكترونية. ومن بين النتائج الرئيسية التي خلصت إليها معظم التقييمات ضرورة وجود رؤية استراتيجية شاملة لتنمية التجارة الإلكترونية، مع تأييد من جميع الوزارات ذات الصلة. ويشمل الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان في بلورة هذه الرؤية وضع خطط عمل واستراتيجيات وطنية شاملة للتجارة الإلكترونية. وتطلب بعض البلدان دعم الأونكتاد في وضع خطة عمل قبل وضع استراتيجية. وحتى الآن، قدم الأونكتاد الدعم لبلدين في وضع خطة عمل وعشرة بلدان في صياغة الاستراتيجيات (الشكل 4).

الشكل 4

خطط العمل واستراتيجيات التجارة الإلكترونية التي دعمها الأونكتاد حتى كانون الثاني/يناير 2024

المصدر: الأونكتاد

23- وخطة العمل هي أداة تنفيذية لمساعدة البلدان في تحديد أولويات تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية وفي صياغة المشاريع التي يتعين تنفيذها في غضون إطار زمني مدته 12 شهراً. وتركز خطط العمل على الأهداف القصيرة الأجل، وتتوخى تأمين الشراكات والدعم المالي من مختلف الشركاء، وهي مصممة لتكون مرنة وقابلة للتكيف، ما يتيح التعديل السريع وفقاً للظروف والأولويات المتغيرة.

24- واستراتيجية التجارة الإلكترونية وثيقة سياساتية وطنية أشمل تقرها الحكومة رسمياً وتتضمن عموماً رؤية وبيان مهمة وأهدافاً ومبادرات استراتيجية معروضة في خطة تنفيذية، وتغطي عدة مجالات سياساتية ذات أولوية تدعم تنمية التجارة الإلكترونية. وتمتد الاستراتيجيات عادة لفترة تصل إلى خمس سنوات؛ وتتضمن أطر التنظيم والرصد والتقييم؛ وتحدد استجابة حكومية شاملة، تندمج في جدول الأعمال العام بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية وتتوخى تهيئة بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية في المدى القصير والمتوسط.

25- وعلى الصعيد العالمي، اعتمد 35 بلداً نامياً حتى الآن استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية[15]. ومن بين البلدان التي أجرت تقييماً للاستعداد للتجارة الإلكترونية من تقييمات الأونكتاد إلى أوائل عام 2024، كان 17 بلداً على الأقل يملك أداة واحدة من هذا القبيل، وكانت سبعة بلدان بصدد إعداد تلك الأداة، وأبدت أربعة بلدان اهتماماً بذلك[16].

26- ومن الأهمية بمكان أن ينطوي وضع كل من خطط العمل واستراتيجيات التجارة الإلكترونية على جولات متعددة من المشاورات تشمل الوزارات المعنية؛ والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، التي تمثل القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وشركاء التنمية. ولا بد من اتباع نهج شمولي للنظر على نحو واف في المجموعة المتنوعة من المجالات السياساتية ذات الصلة. كما أن إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة يساعد على التمكين من تنفيذ مختلف المشاريع والإصلاحات ذات الأولوية بفعالية أكبر.

27- وفي العديد من البلدان النامية، قد يؤدي التنسيق المحدود بين الوزارات إلى مسؤوليات غير واضحة في المضي قدماً بجدول أعمال إصلاح التجارة الإلكترونية. وغالباً ما يترجم ذلك إلى ضعف في الإدارة المؤسسية وآليات التنسيق. وتشير التجارب في البلدان التي استفادت من مساعدة الأونكتاد إلى أن القيادة من أعلى مستويات الحكومة، بما في ذلك منصب الرئاسة أو نائب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء، إلى جانب وضع جدول أعمال التجارة الإلكترونية برعاية وزارة التجارة، عامل ذو أهمية حاسمة في ضمان نجاح إصلاحات التجارة الإلكترونية. وينبغي أيضاً إشراك الوزارات والوكالات والإدارات الرئيسية الأخرى في دورة الاستراتيجية؛ ومن أهمها الوزارات المسؤولة عما يلي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو التحول الرقمي؛ والتخطيط والتنمية، بما في ذلك مكتب الإحصاءات المركزي؛ والإدارة العامة؛ والمالية؛ والأمن القومي؛ والعمل؛ وإنشاء المشاريع؛ والمرأة؛ والشؤون القانونية؛ والجمارك.

28- ففي كمبوديا، على سبيل المثال، يرأس رئيس الوزراء المجلس الوطني للاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي، ويقود وزير التجارة الالتزام بتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي باستخدام التجارة

(15) تضم قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بوثائق سياسات التجارة الإلكترونية المكرسة هذه الوثائق سواء أكانت بعنوان استراتيجية أو سياسة أو خطة، وهي تختلف عن وثائق سياسات الاقتصاد الرقمي التي قد تشير إلى التجارة الإلكترونية ولكنها تغطي نطاقاً أوسع.

(16) يدعم شركاء إنمائيون آخرون أيضاً البلدان والمناطق في تطوير التجارة الإلكترونية والأطر الاستراتيجية ذات الصلة، بما في ذلك: أمانة الكومنولث؛ والإطار المتكامل المعزز؛ والوكالة الفرنسية للتنمية؛ ووكالة التنمية الألمانية؛ ومركز التجارة الدولية؛ والعلامة التجارية لشرق أفريقيا.

الإلكترونية. وأولت حكومة كمبوديا الأولوية للتوصية الداعية إلى وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية؛ وتدعم وزارة التجارة هذه الاستراتيجية، التي أطلقت في عام 2020، وشجعت على مشاركة قوية من القطاع الخاص، وتهدف الاستراتيجية إلى بناء نظام إيكولوجي شامل ومنسق للتجارة الإلكترونية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة إطار سياسة الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي للفترة 2021–2035، الذي يحدد رؤية طويلة الأجل لبناء اقتصاد ومجتمع رقميين[17].

29- ويشكل تأمين الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم التحول الرقمي للاقتصاد، وإصلاحات التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، تحدياً آخر. وفي معظم البلدان النامية، كثيراً ما يكون توافر هذه الموارد غير كاف وقد يتعذر التنبؤ بالمخصصات بسبب تنافس الأولويات الحكومية. ولذلك فإن مشاركة وزارة التخطيط و/أو المالية، باعتبارهما من الوكالات الحكومية الرئيسية، مهمة في المراحل الأولى من عملية وضع الاستراتيجية، للمساعدة في ضمان فهم الإصلاحات الجارية والآثار المحتملة فهماً جيداً وإدماجها في الميزانيات الحكومية. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تيسير ربط احتياجات التمويل التي لا يمكن تلبيتها من الإنفاق الحكومي بفرص التمويل المتاحة من الجهات المانحة.

30- ومن المستصوب لأسباب عديدة تبني الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في عملية وضع السياسات، ليكون شاملاً للمجتمع بأسره. وهذا النهج ضروري للجمع بين آراء مختلف الجهات المعنية في مرحلة تحديد أهداف السياسة العامة وأولوياتها. ويمكن أن يعزز ذلك زيادة الاتساق بين المبادرات التي تقودها مختلف الوزارات والتي تخص قطاعات اقتصادية مختلف؛ ولا بد من الاتساق بين المبادرات القطاعية ذات الصلة بأمور منها التجارة الإلكترونية، مثل التدابير الرامية إلى توسيع نطاق توافر البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو نظم الدفع عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي السعي إلى تحقيق الاتساق بين التدابير فيما يتعلق بالمبادرات التي تتناول مجالات سياساتية أوسع نطاقاً لا تشكل التجارة الإلكترونية سوى عنصر واحد منها، مثل ما يتعلق بالتحول الرقمي أو النهوض بالتجارة.

31- ففي السنغال، على سبيل المثال، وفر تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية الذي أجراه الأونكتاد أساساً لوضع وزارة التجارة الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة الإلكترونية، ما ساهم في تنسيق الجهود المبذولة في مختلف مجالات السياسة العامة، من تهيئة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرة على توليد الطاقة إلى تعزيز إنشاء المشاريع الرقمية بواسطة قانون المشاريع الناشئة المعتمد في عام 2020. وفي توغو، استفادت الحكومة من إطار حوارات القطاعين العام والخاص بشأن التجارة الإلكترونية، كما يشكل تعزيز الإطار القانوني لحماية البيانات والهياكل الأساسية لأمن الفضاء الحاسوبي أولوية مهمة، ما أدى إلى اعتماد قوانين جديدة وإنشاء وكالة لإدارة المخاطر السيبرانية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد التوصيل بالشبكة من الاستثمارات الجديدة التي قام بها القطاع الخاص، وزيادة المنافسة، وتحسين فرص الحصول على الكهرباء؛ واتبعت هيئة تنظيم الاتصالات نهجاً استباقياً لجعل استخدام الإنترنت متيسر التكلفة؛ وساعد التعاون بين القطاعين العام والخاص على تحقيق إمكانات التجارة الإلكترونية من أجل ترويج المنتجات المصنوعة في توغو بواسطة أسواق مخصصة. وأخيراً، أقرت وزارة التجارة، في عام 2021، استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية تساعد على إرساء نهج منسق لدعم نظام إيكولوجي سريع النمو للتجارة الإلكترونية في توغو[18].

(17) انظر https://unctad.org/publication/fast-tracking-implementation-etrade-readiness-assessments-second-edition و https://digitaleconomy.gov.kh/about/debc?lang=en.

(18) انظر https://unctad.org/publication/fast-tracking-implementation-etrade-readiness-assessments-second-edition و https://unctad.org/publication/fast-tracking-implementation-etrade-readiness-assessments-third-edition.

جيم- تفعيل التنفيذ

32- يمكن أن يوفر التحليل التشخيصي أو خطة العمل أو الاستراتيجية رؤى وتوجيهات قيمة لإصلاحات التجارة الإلكترونية، ولكن قيمتها الحقيقية لا تظهر إلا بتنفيذ التدابير السياساتية ذات الأولوية تنفيذاً فعالاً.

33- وأحد الشروط الرئيسية لتنفيذ الإصلاحات بنجاح هو الالتزام المستمر على أعلى مستوى سياسي. ولا بد في هذا السياق من تعيين جهة لقيادة العملية. وغالباً ما تكون وزارات التجارة أفضل من يأخذ زمام المبادرة، بالتعاون الوثيق أحياناً مع وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما لاحظت معظم البلدان الشريكة للأونكتاد، يستصوب في العادة وجود وحدة تنفيذ مكرسة تكون مزودة بالموارد البشرية والمالية الكافية لتفعيل تنفيذ العناصر السياساتية المختلفة الكثيرة التي تنطوي عليها إصلاحات التجارة الإلكترونية. وهذا مهم أيضاً في التنسيق مع مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية. وبالنظر إلى طابع التجارة الإلكترونية الشامل، يُحبذ إنشاء هذه الوحدة بموجب مرسوم ويكون مقرها داخل الوزارة المكلفة، إلى جانب وجود وحدة مخصصة تعمل أمانة لها. ويمكن لوحدة التنفيذ أن تبني على اللجنة التي أنشئت خلال مرحلة التقييم أو وضع الاستراتيجية. ويمكن أن تسهم هياكل الحوكمة هذه في تعزيز الاتصالات عبر مجالات السياسات، وكسر الحواجز، وزيادة مرونة المبادرات في حال إعادة تنظيم الهياكل الحكومية.

34- وقد وثقت استعراضات التنفيذ التي أجراها الأونكتاد أمثلة كثيرة لممارسات جيدة في البلدان النامية فيما يتعلق بإنشاء وحدة تنفيذ في شكل فرقة عمل أو لجنة رفيعة المستوى أو هيئة أخرى مشتركة بين الوزارات تضم الكيانات المعنية المشاركة في وضع سياسات التجارة الإلكترونية وتنفيذ الأنشطة. ويتوقف نوع الهيئة الأنسب على البيئة السياساتية والتشريعية والمؤسساتية الوطنية. وينبغي أن توضح اختصاصات هذه الهيئة المشتركة بين الوزارات التركيبة والحجم والغرض وأساليب العمل، من بين أمور أخرى. ويمكن أن تتمثل الولاية في الإشراف على تنفيذ المبادرات الفعال وفي الوقت المناسب، بما في ذلك المبادرات المفصلة في خطة عمل التجارة الإلكترونية أو استراتيجيتها؛ وضمان التنسيق المؤسسي والاتساق السياساتي بين مختلف المبادرات؛ وإشراك الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، في عملية صنع السياسات؛ وتوفير أساس لتنفيذ السياسات المتكامل في المدى الطويل بتهيئة بيئة سياساتية ورقمية سليمة. وتشمل الهياكل التي أنشئت في عدة بلدان ما يلي[19]:

(أ) بوتان: أنشأت شعبة السياسات والتخطيط بوزارة الشؤون الاقتصادية في عام 2019 فريق عمل مخصصاً يجمع الجهات المعنية من القطاعين العام والتنظيمي والخاص وكان له دور فعال في تعزيز الإطار السياساتي والتنظيمي للتجارة الإلكترونية وساهم في وضع ملامح السياسة الوطنية للتجارة الإلكترونية في عام 2021؛

(ب) بوتسوانا: أدت استراتيجية التجارة الإلكترونية، التي وافق عليها البرلمان في عام 2022، إلى إنشاء اللجنة التنفيذية الوطنية للتجارة الإلكترونية، وهي مسؤولة عن تعزيز عملية التنفيذ ومدعومة في عملها من لجنة فنية؛

(ج) تونغا: ساهمت اللجنة الفرعية الوطنية للتجارة الإلكترونية في زيادة الشفافية وخلق مساحة للحوار بين القطاعين العام والخاص؛

(19) المرجع نفسه

(د) توفالو: تشير اختصاصات اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية إلى أن العضوية ينبغي أن تمثل مختلف الإدارات الحكومية والجهات المعنية الأخرى التي توائم واجباتها ومسؤولياتها الرئيسية مع أهداف اللجنة ووظائفها. ويمكن دعوة الجهات المعنية غير الحكومية أو إشراكها بواسطة هيئة استشارية منفصلة أو فريق خبراء منفصل.

35- ومن أجل دعم الأداء السليم لوحدة التنفيذ، ينبغي منذ إنشائها تكريس الجهود لضمان أن يكون جميع المشاركين على المستوى ذاته من فهم القضايا الشاملة التي تؤثر في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك القضايا التي لا ترتبط مباشرة بمجالات خبرتهم. ففي كينيا، على سبيل المثال، نظم الأونكتاد حلقة عمل لتوعية المشاركين بأهمية اللجنة وأدوارهم الفردية في تنسيق عملية التنفيذ والأدوات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض، وذلك عقب إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في كانون الأول/ديسمبر 2023 وترشيح أعضاء اللجنة الوطنية لتفعيل التجارة الإلكترونية.

36- وأنشئت أفرقة عاملة تقنية مكرسة للحوارات بين القطاعين العام والخاص في بعض البلدان، مثل توفالو والنيجر. وتتيح هذه المجموعات للجهات المعنية غير الحكومية، مثل مجموعات المستهلكين والمشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مناقشة تصميم وتنفيذ مبادرات ولوائح معينة؛ ويمكن أن تجمع بين خبراء فنيين وممثلين عن مختلف الوزارات وكيانات القطاع الخاص وتقدم الدعم والخبرة التي يمكن أن تدعم الصياغة والتنفيذ في المجالات التالية: مبادرات التجارة الإلكترونية والقوانين واللوائح ذات الصلة؛ وتعبئة الموارد؛ وإذكاء الوعي؛ والروابط بين كيانات القطاعين العام والخاص.

37- وعلى الصعيد الإقليمي، عادة ما تتولى أمانة الجماعة الاقتصادية الإقليمية قيادة عملية وضع استراتيجيات التجارة الإلكترونية، وتشرك الهيئات الإقليمية ذات الصلة، وقد تدعم تنفيذ الإصلاحات أطر مؤسسية مماثلة. فعلى سبيل المثال، اضطلعت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ بترتيبات ومبادرات مؤسسية من أجل وضع إطار تنظيمي وتعزيز مشاركة الجهات المعنية والتعاون فيما بين الشركاء الإنمائيين (الإطار 1).

الإطار 1

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ: إدارة التجارة الإلكترونية والتعاون في تنفيذها

في عام 2021، أيد وزراء التجارة في منتدى جزر المحيط الهادئ استراتيجية التجارة الإلكترونية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ وخريطة طريقها التي تقترح رؤية لاقتصاد تحويلي في المحيط الهادئ يشارك فيه جميع الشركات والمستهلكين بنشاط في التجارة الإلكترونية المحلية وعبر الحدود. وأوعز الوزراء إلى أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ بتنسيق تنفيذ الاستراتيجية. وقد وضع المنتدى عدداً من الآليات والعمليات التنظيمية، لضمان اتباع نهج تنفيذ منسق وزيادة التعاون بين البلدان الأعضاء والشركاء.

وتهدف لجنة التجارة الإلكترونية في منطقة المحيط الهادئ، التي ينسقها منتدى جزر المحيط الهادئ، إلى تقديم الدعم والتوجيه والإشراف الاستراتيجي على تنفيذ الاستراتيجية، بما يكفل تنفيذ التدابير والنواتج في الوقت المناسب وبفعالية وتحقيق النتائج المرجوة. ويشارك في اللجنة عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المنفذة والشركاء الإنمائيين.

أما التحالف الإقليمي للتجارة الإلكترونية في منطقة المحيط الهادئ فهو شبكة إقليمية تهدف إلى تحسين قدرة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على استخدام التجارة الإلكترونية والاستفادة منها، عن

طريق حشد دعم الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين وفقاً للرؤية الواردة في الاستراتيجية. ويهدف التحالف، المستوحى من مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي يقودها الأونكتاد، إلى إيجاد أوجه تآزر وتجنب ازدواجية العمل من جانب المؤسسات المشاركة. وهو مفتوح لجميع الوكالات الإقليمية والدولية التي تنفذ التدابير الواردة في الاستراتيجية أو ترغب في تنفيذها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، قررت لجنة التجارة الإلكترونية في المحيط الهادئ إنشاء منصتي عمل إضافيتين، هما اللجنة الفرعية لشركاء التنمية المعنية بالتجارة الإلكترونية واللجنة الفرعية للقطاع الخاص المعنية بالتجارة الإلكترونية. وتوفر الأولى منبراً يمكن من خلاله للمانحين والوكالات المنفذة أن تشارك وتتفاعل وتناقش تطوير التجارة الإلكترونية وأن تقدم الدعم الاستشاري إلى لجنة التجارة الإلكترونية في منطقة المحيط الهادئ، بينما تجمع الثانية أعضاء الغرف الوطنية للتجارة والصناعة.

وأطلقت بوابة التجارة الإلكترونية في المحيط الهادئ في عام 2022 لتكون بمثابة مستودع شامل للمعلومات المتعلقة بتطورات التجارة الإلكترونية في المنطقة. وهي أول قاعدة بيانات إقليمية لإحصاءات التجارة الإلكترونية تدعم صنع السياسات القائم على الأدلة.

المصدر: الأونكتاد انظر: https://pacificecommerce.org/about/.

38- ويعد إعداد خطة التنفيذ عنصراً مهماً، لأنه ينبغي أن يحدد مسؤوليات الوكالات المنفذة، والأطر الزمنية، ومؤشرات خط الأساس، ومؤشرات الأداء الرئيسية. وكثيراً ما يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام وضع هذه الخطة في الافتقار إلى البيانات الأساسية والإحصاءات الرسمية في العديد من مجالات السياسة العامة. وإذا لم تعالج مسألة نقص الإحصاءات، فإنها قد تضر بتقييم الأثر الذي ينبغي إجراؤه في نهاية تنفيذ السياسات.

39- واستجابة إلى الحاجة إلى ضمان تنفيذ الإصلاحات بفعالية، بالاستناد إلى التجارب الناجحة في مجال تعقب إصلاح تيسير التجارة، وضع الأونكتاد أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية، وهي أداة لإدارة المشاريع وبناء القدرات على شبكة الإنترنت تتوخى دعم اللجان الوطنية للتجارة الإلكترونية أو الهيئات المماثلة في تنسيق تنفيذ التوصيات الواردة في تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية أو التدابير ذات الأولوية المدرجة في خطط عمل التجارة الإلكترونية أو استراتيجياتها (الإطار 2).

الإطار 2

أداة الأونكتاد لتعقب إصلاح التجارة الإلكترونية

توفر أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية وظائف تمكن من تحديد المسؤوليات وتتبع عمليات تنفيذ المهام والإبلاغ عن التقدم المحرز في المنجزات المتوخاة المحددة زمنياً. وتسمح أداة التعقب أيضاً بتسجيل المعلومات المتصلة بمشاركة الشركاء الإنمائيين، ما ييسر رصد تعبئة الموارد. ولتعزيز إدارة المعارف، تسمح أداة التعقب بتحميل وتخزين الوثائق مثل محاضر الاجتماعات وخطط العمل والتقارير، ما يعزز تبادل المعلومات على نحو أكثر كفاءة وشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الأداة الاتصالات التفاعلية بين المستخدمين من أفرقة التنفيذ المختلفة.

ووضعت أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية بالتعاون مع مراكز تنسيق من البلدان الشريكة للأونكتاد وستخضع للتجريب في عام 2024. ومن المتوقع أن يؤدي استخدامها أداة التعقب وتسجيل البيانات الدقيق إلى تيسير الإبلاغ بتوفير عرض آني لنتائج عمليات التنفيذ وأثرها.

المصدر: الأونكتاد

40- وبالإضافة إلى أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية التي أعدها الأونكتاد، يمكن أن تشكل مناهج تفاعلية أخرى أدوات مفيدة لتبادل المعلومات، وتيسير الاتصالات والتعاون فيما بين مختلف الإدارات الحكومية المعنية، والمساعدة في تخطيط المهام ورصدها، وزيادة إدارة الموارد، وضمان اتباع نهج متكامل إجمالاً لتنفيذ السياسات. فعلى سبيل المثال، وضع مركز التجارة الدولية الأداة الشبكية لإدارة تنفيذ الاستراتيجيات، التي تتيح إدارة استراتيجيات تطوير التجارة في الوقت الحقيقي وتكمل أدوات الرصد الأخرى التي قد تكون البلدان اعتمدتها بالفعل لأغراض الشفافية والمساءلة[20]. وفي ألمانيا، تخطط الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لوضع أداة على الإنترنت لدعم تقديم الدول الأعضاء في مجموعة شرق إفريقيا تقاريرها في سياق استراتيجية التجارة الإلكترونية التي اعتمدها مجلس وزراء مجموعة شرق إفريقيا في عام 2022[21].

ثالثاً- الاستفادة من التعاون الدولي لتسريع التقدم في بناء الاستعداد الرقمي

41- في العديد من البلدان النامية المتأخرة من حيث الاستعداد الرقمي، يتطلب تسخير إمكانات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية الشاملة والمستدامة زيادة الدعم التقني والمالي المقدم من المجتمع الدولي. ولا بد أيضاً أن تشارك هذه البلدان في جهود بناء توافق الآراء لتشكيل الأهداف العالمية والإجراءات السياساتية من أجل تحقيق نتائج أشمل من الرقمنة.

42- وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية، لا يزال الدعم المالي الحالي المقدم من المجتمع الدولي غير كاف. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الالتزامات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زادت من 1,5 مليار دولار في عام 2019 إلى 2,2 مليار دولار في عام 2021، وهو ما يعادل 4,1 في المائة من إجمالي الالتزامات في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة[22].

43- ويستفيد العديد من البلدان النامية من الدعم المالي والتقني الدولي في تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية، ومع ذلك لا تزال الموارد عاملاً مقيداً رئيسياً، وقد تفاقم في السنوات الأخيرة بسبب تقلص الحيز المالي وزيادة أعباء الديون في العديد من البلدان، ما يجعل تعبئة الموارد المحلية مهمة صعبة.

44- وقد سُلم، في إطار مبادرات مختلفة، بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين وتخصيص المزيد من الموارد لتسريع التقدم في ضمان تحقيق نتائج شاملة من الرقمنة. وفي إطار الأمم المتحدة، من المتوقع أن يحدد الاتفاق الرقمي العالمي المقترح في عام 2022 في تقرير الأمين العام المعنون *"خطتنا المشتركة"* المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع"[23]. وقد أضحى العمل معاً وتجنب التجزئة وتبادل المعرفة ومواءمة السياسات للاستجابة جماعياً إلى التحديات الرقمية المعقدة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت نافذة التحول الرقمي للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بغية استكشاف "طرق جديدة لإطلاق العنان لقوة العالم الرقمي من أجل تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف"[24]. ويهدف الصندوق إلى تعزيز الشراكات، والاستفادة من المبادرات الرقمية التي يقودها كيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

(20) انظر https://intracen.org/resources/tools/strategies-implementation-management-tool.

(21) إسهامات من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في كينيا.

(22) انظر https://unctad.org/publication/e-commerce-and-digital-economy-programme-year-review-2022.

(23) انظر https://www.un.org/techenvoy/global-digital-compact.

(24) انظر https://press.un.org/en/2023/dsgsm1872.doc.htm.

وشركاء آخرون، والبحث عن أموال تحفيزية، لتسهيل التأثير على نطاق واسع، بهدف تحقيق انتقال رقمي أسرع وأكثر شمولاً.

45- ويلزم أيضاً زيادة تعزيز التعاون الدولي لتيسير إجراء مناقشات متعمقة ومتنوعة تشمل جهات معنية متعددة بشأن تشكيل مستقبل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويشكل التعلم من الدول الأعضاء وتبادل التجارب هدفين رئيسيين، ويتيح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي فرصة قيمة في هذا السياق. كما يوفر الأسبوع الإلكتروني للأونكتاد منبراً مهماً لتعزيز الحوار البناء والشامل وقد أصبح منتدى عالمياً رائداً يمكن فيه للوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والرؤساء التنفيذيين وغيرهم من ممثلي الأعمال والمنظمات الدولية والأكاديميين والمجتمع المدني مناقشة الأبعاد الإنمائية للرقمنة[25].

46- ويشمل التعاون الدولي أيضاً البحوث وبناء القدرات. وفي مجال الإحصاءات، يعمل الأونكتاد أكثر فأكثر مع شركاء مثل اللجان الإقليمية والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، فضلاً عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، من بين جهات أخرى، من أجل تقديم خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية في شكل دورات تدريبية وطنية وإقليمية للبلدان التي تضع إحصاءات عن الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية، بغية مواجهة التحديات المبينة في هذه المذكرة والمساعدة في اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ويجتمع الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي التابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي سنوياً من أجل تعزيز التعاون بشأن هذه المسائل وتعزيز توافر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في البلدان النامية وتحسين جودتها وقابليتها للمقارنة وفائدتها. وقد طلب الفريق العامل، في اجتماعه الأخير، المعقود في 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2023، من بين توصياته المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي، أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لتطوير المنهجيات وبناء القدرات والتدريب والمساعدة التقنية في مجال إحصاءات التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي اللازمة لدعم صنع السياسات[26].

47- وأدت الزيادة في التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية إلى تحديات تنظيمية جديدة للحكومات في جميع أنحاء العالم. ومن منظور ضمان التنمية الشاملة والمستدامة، لا تتوقف بعض التحديات على خيارات وطنية فحسب، بل تتطلب أيضاً تعاوناً دولياً. ويمكن رؤية أمثلة لهذه التحديات فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود، والمنافسة، وحماية المستهلكين على الإنترنت، فضلاً عن المدفوعات الإلكترونية والضرائب. ويرتبط بعضها ارتباطاً مباشراً بالتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية، لكن البعض الآخر مفيد من حيث علاقته بالآثار الأوسع نطاقاً للتحول الرقمي.

48- وفيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود، لا بد من اتباع نهج متوازن لإدارة البيانات العالمية لضمان إمكانية تدفق البيانات عبر الحدود بأكبر قدر ممكن من الحرية مع التصدي للشواغل المتصلة بالسياسة العامة. وسعياً إلى تحقيق نتائج شاملة من الحوارات الإقليمية والعالمية في هذا المجال، تحتاج البلدان النامية إلى أن يكون لها مكان على الطاولة، فضلاً عن الوسائل اللازمة للمشاركة بفعالية في العمليات والاجتماعات ذات الصلة. وتحتاج جميع البلدان إلى تخصيص المزيد من الموارد المحلية لتنمية القدرات اللازمة لإنشاء البيانات والاستفادة من قيمتها محلياً، غير أن الموارد المالية والتقنية وغيرها من الموارد قد تقصر في العديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، عن تلبية هذه الاحتياجات. ويمكن أن يساعد الدعم الدولي في صياغة الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة والاستراتيجيات الوطنية للتعامل

(25) انظر https://unctad.org/topic/ecommerce-and-digital-economy/unctad-eweek.

(26) TD/B/EDE/7/3.

مع البيانات وتدفقاتها بطرق يمكن أن تساعد على ضمان الاستفادة من مكاسب التنمية الاقتصادية، مع احترام حقوق الإنسان ومراعاة مختلف الشواغل الأمنية في الوقت نفسه[27].

49- وفيما يتعلق بالمنافسة، فإن سمات الأسواق الرقمية، بما في ذلك آثار الشبكات ووفورات الحجم والنطاق، تثير شواغل بشأن القوة السوقية والسلوكيات المانعة للمنافسة التي تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تنظيمها بفعالية. ويمكن القيام بذلك عن طريق تكييف الأطر القانونية وتعزيز الإنفاذ من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة. وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع تبادل المعلومات والمعارف والاستجابات الجماعية عندما تكون مجدية والنهج المبتكرة وبناء توافق الآراء لتعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية. وفي هذا السياق، يوفر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة منبراً يمكن لجميع البلدان أن تشارك فيه.

50- وفيما يتعلق بحماية المستهلك على الإنترنت، فإن الافتقار إلى السياسات واللوائح والموارد المناسبة للإنفاذ الفعال يحول دون الثقة في الاقتصاد الرقمي. وسن الأطر القانونية المناسبة وإنفاذ اللوائح ومعالجة النزاعات عبر الحدود أمور ضرورية لتهيئة بيئة رقمية أكثر أماناً وشمولاً للمستهلكين. وتتعلق التحديات الرئيسية بنقص المعلومات المقدمة إلى المستهلكين وتثقيفهم على الإنترنت، والإعلانات المضللة، والمنتجات وأنظمة الدفع غير الآمنة، وجمع البيانات الشخصية للعملاء واستخدامها من دون إذن، وعدم كفاية آليات تسوية المنازعات والإنصاف. وفي هذا السياق، يوفر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك منبراً يمكن لجميع البلدان المشاركة فيه.

51- وثمة أيضاً حاجة إلى التعاون الدولي من أجل تحسين كفاءة الأطر التي تنظم عبر الحدود المدفوعات الإلكترونية على نحو يعزز التجارة الرقمية. وتعد قابلية أنظمة الدفع للتشغيل البيني أمراً بالغ الأهمية لتمكين التحويلات عبر الحدود بسرعة أكبر وزيادة ثقة المستهلك. ويمكن أن تسهم مواءمة معايير الأمن المحلية في معاملات الدفع مع المعايير الدولية في تحسين كفاءة المدفوعات الإلكترونية عبر الحدود[28].

52- والضرائب مجال آخر يحتاج إلى مزيد من التعاون. فقد أدى نمو التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية ونماذج الأعمال المتطورة إلى ظهور تحديات جديدة في إدارة وإنفاذ النظم الضريبية التقليدية. ويرجع ذلك جزئياً إلى الطبيعة المتعددة الاختصاصات للمعاملات واحتمال عدم الكشف عن هوية الأطراف. وأصبحت الضرائب المحلية، لا سيما ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع والخدمات، أكثر أهمية باعتبارها وسيلة لزيادة الإيرادات الحكومية[29]. وتُطرح تحديات في إدارة ضريبة القيمة المضافة وامتثالها، لا سيما بين الاقتصادات المنخفضة الدخل التي تتعامل مع بائعين غير مقيمين، وتشمل هذه التحديات عدم وجود أحكام في قواعد ضريبة القيمة المضافة التقليدية لفرض ضرائب فعالة على السلع دون حضور المورّد في الولاية القضائية للعميل، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مبالغ الضرائب بقدر غير متناسب. ولم يحقق إصلاح ضريبة القيمة المضافة استجابة إلى نمو التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية إمكاناته بعد[30]. وتتطلب ضرورة معالجة هذا التفاوت وتعزيز تعبئة الإيرادات استثمارات كبيرة ومساعدة تقنية لتحديث النظم الضريبية، لا سيما في التكيف مع مبيعات الخدمات والمنتجات الرقمية عبر الإنترنت.

(27) الأونكتاد، 2021، *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية: لمن تتدفق البيانات* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.D.18، جنيف).

(28) انظر https://unctad.org/publication/digital-trade-development.

(29) منشور الأونكتاد المقبل بشأن الضرائب غير المباشرة على التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وتبعاتها بالنسبة للبلدان النامية.

(30) انظر https://www.imf.org/en/Publications/IMF-Notes/Issues/2023/09/07/Fiscal-Revenue-Mobilization-and-Digitally-Traded-Products-Taxing-at-the-Border-or-Behind-It-538487.

وتقدم المنظمات الدولية والإقليمية التوجيه والدعم التقني في البلدان النامية، كما يفعل المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومركز البلدان الأمريكية للإدارات الضريبية، والبنك الدولي، فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك بواسطة مجموعات الأدوات الرقمية لضريبة القيمة المضافة الخاصة لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

رابعاً- دور الشراكات والتنسيق في تسريع التقدم في بناء الاستعداد الرقمي

53- إن تسخير الشراكات الدولية والتنسيق الدولي أمر ضروري لتسريع التقدم في بناء الاستعداد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ومن شأن ذلك أن ييسر تعبئة الموارد، بما فيها آليات دعم بناء القدرات والتنسيق، من أجل مساعدة البلدان في التحول الرقمي. وبالنظر إلى محدودية موارد المانحين واستمرار الطلب على تمويل التنمية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، فإن التنسيق الفعال بين المانحين أمر بالغ الأهمية. وتشمل الأمثلة الإيجابية للجهود المبذولة في سبيل تيسير التنسيق ما يلي: حوار المانحين الرقميين لتحالف الأثر الرقمي؛ ومركز التنمية الرقمية للاتحاد الأوروبي؛ والمجلس الاستشاري للمانحين الرئيسيين لبرنامج الأونكتاد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الذي أنشئ في عام 2021، والذي تزايدت عضويته ويضم الآن أستراليا وألمانيا والسويد وسويسرا ومملكة هولندا[31].

54- ويمكن أن يؤدي المستوى دون الأمثل من التنسيق والتعاون مع الشركاء الإنمائيين وفيما بينهم إلى تدخلات مجزأة. ويمكن أن يفضي انعدام التنسيق الدولي إلى اضطرار البلد إلى مخاطبة شركاء إنمائيين متعددين يقدمون أنواعاً متماثلة من المساعدة التقنية. ولا بد من تعزيز نطاق التآزر من خلال الشراكات بين المنظمات التي يمكن أن تقدم الخبرة والدعم التكميليين لتهيئة بيئة رقمية شاملة ومتكاملة ولتعظيم الآثار في أرض الواقع.

55- وعلى الصعيد الوطني، تبذل الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق الرقمي بين كيانات الأمم المتحدة وشركاء التنمية بتوجيه من المنسقين الإقليميين، الذين يضطلعون بدور رئيسي في ضمان تآزر المبادرات على نطاق الأمم المتحدة، إلى جانب تدخلات الشركاء الإنمائيين، مع جداول أعمال التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً. ويسعى إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة أيضاً إلى الحث على التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات وتحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى الدعم.

56- وتكتسي مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع أهمية في سياق تعزيز التعاون والحوار. وقد أنشئت المبادرة في عام 2016 بهدف تيسير أوجه التآزر بين الأعضاء وتيسير قيام الحكومات بتحديد الدعم المتاح لمختلف أنواع الإجراءات ذات الأولوية. وتضم المبادرة حالياً 35 شريكاً، يتقاسمون رؤية ضمان مكاسب التنمية من الرقمنة، حيث يجلب كل منهم الخبرات والمهارات والموارد في مجالات السياسات ذات الصلة، من أجل تحقيق أهداف مشتركة وآثار أكبر. وتهدف المبادرة ودورها التنسيقي إلى تعزيز التعاون الدولي وكسر الحواجز من خلال مركز المعلومات، الذي ينقل الأخبار والأحداث والدورات والمنشورات التي يصدرها الشركاء. ويؤدي الشركاء دوراً أساسياً في العديد من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك تقييمات التأهب للتجارة الإلكترونية، ومبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة، والأسبوع الإلكتروني.

57- ولتيسير تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية تنفيذاً فعالاً في البلدان، أنشأ الأونكتاد آلية لدعم تنفيذ التجارة الإلكترونية (الإطار 3). ويشكل كبار المسؤولين في وزارات التجارة أو غيرها من الكيانات

(31) من بين الجهات المانحة الأخرى التي تسهم في عمل الأونكتاد بشأن تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية أستراليا، والصين، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وجمهورية كوريا، والمفوضية الأوروبية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد.

التي تضـــطلع بدور قيادي معترف به في مجال التجارة الإلكترونية جوهر مجتمع الممارســـين في مجال التجارة الإلكترونية، ومســـاهماً رئيســـياً في آلية دعم تنفيذ التجارة الإلكترونية. ويســـاهم هذا المجتمع في استعراضات التنفيذ المنتظمة ويستفيد منها، وهي عمليات تتوخى تقديم أدلة على التقدم المحرز في البلدان وبناء القدرات المؤســـسـية من أجل التنفيذ الفعال، اســتناداً إلى مبادئ الملكية الوطنية والشــمولية والإدارة القائمة على النتائج. ويشجع تبادل التجارب والممارسات الجيدة داخل مجتمع الممارسة المشارك في بناء الاستعداد الرقمي وتعقد اجتماعات منتظمة في هذا الصدد. وتساعد الآلية أيضاً البلدان على التعبئة فيما بين الشـــركاء، للتعجيل بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجال التجارة الإلكترونية، وتوفر أداة لتعقب التقدم المحرز تفيد كلاً من الحكومات والشركاء الإنمائيين.

الإطار 3

آلية الأونكتاد لدعم تنفيذ التجارة الإلكترونية وتبادل التجارب فيما بين الممارسين

سعياً إلى دعم تبادل التجارب وبناء القدرات، نظم الأونكتاد، منذ عام 2020، حلقات عمل مع جهات التنســيق الحكومية في البلدان التي خضــعت لتقييمات الاســتعداد للتجارة الإلكترونية ووضــعت خطط عمل واستراتيجيات للتجارة الإلكترونية. وتتيح حلقات العمل لجهات التنسيق والشركاء إيجاد أوجه تآزر وتعاون بين الجهات المعنية الوطنية، لمناقشــة كيفية تعزيز التنفيذ الوطني والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشــأن ســياســات التجارة الإلكترونية. وبالإضــافة إلى ذلك، تمكن حلقات العمل البلدان من مقارنة التجارب وتحديد الممارســات الجيدة، وتعمل على توليد أفكار بشــأن كيفية تحســين المســاعدة التي يقدمها الأونكتاد وغيره من الشــركاء الإنمائيين، مثل أعضـــاء مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، والجهات المانحة، ومكاتب المنســقين الإقليميين للأمم المتحدة. ومن المقرر عقد حلقة العمل المقبلة في أيار/مايو 2024، مع حصـــة تدريبية تفاعلية حول كيفية استخدام أداة تعقب إصلاح التجارة الإلكترونية.

وتســتفيد آلية دعم التنفيذ من برامج الدعم التقني ذات الصــلة التي يوفرها الأونكتاد لمســاعدة البلدان على المضي قدماً بالإصلاحات في عدة مجالات، بما في ذلك برامج بناء القدرات المتصلة بتشريعات التجارة الإلكترونية، والمنافســة وحماية المســتهلك، وتيســير التجارة، كبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج تيســير الأعمال التجارية. وبالإضــافة إلى ذلك، يقدم الأونكتاد خدمات اســتشــارية بشــأن التجارة الإلكترونية والمفاوضات التجارية، فضــلاً عن العمل التحليلي بشأن مواضيع تتراوح بين السياسات الضريبية وقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وهي عناصر أساسية لزيادة الاستعداد الرقمي.

المصدر: الأونكتاد انظر https://unctad.org/publication/fast-tracking-etrade-readiness-assessment-implementation-snapshot-unctads-support.

58- وبناء على تجارب الأونكتاد، تناقش الممارســات والأدوات الجيدة، ويشــدد على ضــرورة إشــراك مختلف الجهات صــاحبة المصــلحة، بما في ذلك المؤســســات الحكومية الوطنية، والشــركاء الإنمائيون، ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وغيرها في تنفيذ إصلاحات التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يُبحث دور التعاون الدولي في تعظيم مزايا التجارة الإلكترونية في البلدان النامية، ويشـــار إلى أهمية الجهود التعاونية والشـــراكات الدولية والتبادل المعرفي وتعبئة الموارد. ومن خلال الجهود التعاونية، يمكن للبلدان تعزيز الاســـتعداد الرقمي بفعالية أكبر وتســـخير الإمكانات التحويلية للتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية من أجل التنمية المستدامة والشاملة.